المفهوم والمصطلح
نحو قواعد للمعطيات المفهومية

د. محمد عربي ولد خليفة

رئيس المجلس الأعلى للغة العربية

(الجزائر)

يسعدني أن أقدم أمام حضراتكم ورقة، تعرض إشكالية المفاهيم وعلاقتها بالمصطلح العلمي، وخاصة في علوم المجتمع، مستجيباً للدعوة الكريمة التي تلقيتها من معالي الأستاذ الدكتور شاكر الفحام رئيس المجمع الذي يحتفظ له الكثير من الجزائريين بأطيب الذكر وجزيل الثناء، على مابذله من جهد خلال تواجده في بلده الثاني دبلوماسياً مرموقاً، ومثقفاً وعالماً من أعلى طراز.

ساهم معالي الدكتور الفحام في توطيد أواصر الأخوة والتعاون بين سورية حصن العروبة وقلعة الصمود، والجزائر المناضلة من أجل الحرية وهي تشرع إذاك خطواتها الأولى نحو إعادة تأسيس الدولة وبناء المؤسسات على كل المستويات، بعد أن انسحب منها عتاة الاستعمار فالشهور الأولى ن الاستقلال مهزومين، وكان هدفهم المعلن التعجيزوالانتقام.

كيف لانشدّ الرحال إلى دمشق الفيحاء، وقد شرّفنا مجمعها العامر بالانتساب إلى محفله العريق، ولنا فيه اصدقاء من السابقين الأولين الذين أمّوا الجزائر وساهموا في بناء جامتها الحديثة التي لم تكن تحمل من وصفها بالجزائرية سوى المكان الذي شيّدت فيه في بداية القرن الماضي، من بين أولئك العزيزين علينا الأستاذ الدكتور إحسان النص الذيله من التلاميذ والمريدين في لجزائر ربما بقدر ماله في جامعات سورية العتيدة.

أولاً: المصطلحات ومنظوماتها المفاهيمية:

قد يكون من المفيد في أية مداولة حول قضايا المفهوم والمصطلح في العلوم الدقيقة وعلوم الإنسان أن نستحضر الجوانب التالية:

١- تتصف تلك العلوم بالخصوصية، بسبب ارتباط أطرها النظرية وأنساقها المفهومية بالبيئة التي نمت فيها، والحقبة التاريخية التي حددت موضوعاتها ومنهاجها، ونوعية اللغة الفنية المستعملة فيها، فلو فحصنا النظريات الكبرى التي هيمنت على الإنتاج المعرفي في القرن الماضي مثل الوظائفية والتفسيرية والبنيوية والسيميائية، لوجدنا أن لكل منها منظومة مفاهيمية، ومايقابلها من المصطلحات.فإذا كانت الأصول(Paradigmes) المنهجية لإنتاج المعرفة واحدة، فإن التغيرات التي عرفتها العلوم الإنسانية، خلال مراحل تطورها، لاتشير فقط إلى حدوث قفزاتعلمية في مضامين المعرفة ومناهج البحث، بل إنها تعكس أيضاً تغيرات

نوعية في البيئة التي يحدث فيها البحث العلمي (كون ١٩٧٠khun).

٢- إن الثروة المصطلحية في كل لغة، هي مرحلة تالية لازدهار البحث العلمي، وليست سابقة له، ولاشك أن معظم الإنتاج العلمي في علوم الدّقة والتقانة وعلوم الإنسان، يحدث خارج منطقتنا حيث يتسابق التنظير(theorisation) مع التطبيق.

يكفي لإدراك حجم التراكم المعرفي في فرع واحد من العلوم الأداتية وعلوم الطبيعة والمجتمع، القيام بجرد أولي لسنة واحدة مما تنشره الدوريات والحوليات والأكاديمية والجامعية، من ملخصات تعج بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة، ومايعرف بالكلمات الفنية(key words, mots cles) الخاصة بكل مبحث داخل التخصص الواحد.

ساعد ذلك الإنتاج العلمي الغزير على إبراز حقيقتين:

أولهما: أن علوم الإنسان والمجتمع، لم تعد مجرد ضيف يستأجر غرفة صغيرة في "حوش" العائلة المعرفية الكبيرة، فقد انتهى منذ زمن بعيد تصنيف العلوم إلى نفيسة وخسيسة، فهي تتبادل المناهج والمفاهيم والمصطلحات. وأصبح أي ابتكار في ميدان من عالم الوجود(الأنطولوجيا)، أو عالم المعرفة (الإبستمولوجيا). يتطلب تظافر جهود عدد من المختصين في علوم مختلفة، وكثيراً ماتحدث الاكتشافات الهامة، في نقاط التقاطع بين عدة علوم طبيعية وإنسانية، كما هو الحال في اللسانيات، والعلوم السلوكية، والاقتصاد، والكيمياء الحيوية الخ

ثانيهما: إن التقدم العلمي عملية كلية ومترابطة، قد يأخذ فرع من

المعرفة موقع القاطرة في فترة معينة، وقد يكون محركها النفاث، كما نلاحظ اليوم في المعلوماتية والهندسة الوراثية والاقتصاد. ولكن المعرفة نابعة من أقيانوس واحد ، يستفيد كل فرع منها، مما حققه جيرانه من ثروة، في المفاهيم والمناهج والمصطلحات.

٣- تشترك العلوم في أصول معرفية واحدة، إلا أن علوم الإنسان والمجتمع لاترقى من ناحية ثبات ظواهرها ويقينية نتائجها، إلى مرتبة علوم الدقة والعلوم الطبيعية، ولذلك فإن الاهتمام بالتعريفات الإجرائية للمفاهيم، ومايقابلها من مصطلحات، مسألة على درجة كبية من الأهمية، فإذا كانت الألفاظ « حصون المعاني» فيما يتداوله الناس من خطابات عادية، فإن اختيار تلك الألفاظ وتحديد حقلها الدلالي، هو حجر الأساس في بناء العلم بوجه عام، ولاتقتصر فائدته على العلماء وحدهم، بل يفيد المتعلمين، ويغذّي الثقافة العامة للجمهور.

غير أن تقنين المصطلحات، والاجتهاد في وضع كلمات عربية، أو معرّبة بدل المفردات الأجنبية. المهيمنة على لغة العلم منذ بضعة رون، (ولايستثنى من ذلك الآداب وعلوم الإنسان) يبقى مطلباً عسير المنال، بسبب عدد من الصعوبات العملية نذكر منها:

١- يتكون المفهوم عبر ثلاث عمليات ذهنية معقدة، هي التعميم والتخصيص والتجريد، ويبقى في حالة فكرة حتى يجد طريقه إلى شكل من أشكال التعبير اللغوي أو الرمزي، وبما أنه حاصل

خبرة معرفية مكثفة، فإن مفردات اللغة قد لاتستوعب أحياناً ماهو جوهري من المعاني والأفكار، فهي لاتحيط به كما يقال إحاطة السّوار بالمعصم. إنّ الألفاظ قد تدل على معنيين او أكثر، واحد منها هو الذي يريد الباحث إيصاله إلى المتلقي، ولكنه لايستطيع أن يحيد ذاكرته الخبروية ويمنع المعاني الأخرى من التوارد في خاطرهز ولذلك فإن أهم مايرسخ المصطلح بعد توليدهواختراعه هي إشاعة استعماله وتقبّله من طرف المختصين في نفس المجال.

(د. حنفي بن عيسى ١٩٨٧، د.ع العروي١٩٨٣)

وقد أشار أبو سعيد الصيرافي (ت ٣٨٦هـ) إلى هذه المسألة الهامة بعبارات تقترب من علم اللسانيات والمعجمية المعاصرة فهو يقول:

" بدا لنا أن مركب اللفظ لايحوز مبسوط العقل، والمعاني معقولةولها اتصال وبسطة تامة، وليس في قوّة اللفظ من أيّة لغة كان، أن يملك ذلك المبسوط ويحيط به وينصب عليه سورا، ولايدع شيئاً من داخله أن يخرج، وشيئاً من خارجه أن يدخل" (نقله التوحيدي ط. القاهرة ١٩٣٩).

وفي انتظار حوسبة اللغة العربية، وإحصاء الحقول الدلالية للمفاهيم والمصطلحات، فإن الإشكالاية التي أثارها أبو سعيد الصيرافي، منذ أكثر من ألف عام قائمة إلى اليوم.

٢- يستمد الفكر العربي رصيده من المصطلحات العلمية في مجالات المعرفة بوجه خاص، من طريقين، أولهما داخلي ويتمثل أساساً في

التوليد الدلالي بواسطة الاشتقاق والمجاز. ولكن الصعوبة لاتكمن في إيجاد المقابلات المصطلحية للمفاهيمالمستجدة، بل في نقص البحث الأساسي والاعتقاد الساذج بأن التطبيق هو الأهم ولاحاجة إلأى التنظير الذي تولاه كبار العلماء الغربيين ومدارسهم بالنيابة عنّا.

ولذلك فإنه على الرغم من محاولات التأصيل أو إلعدة التأسيس لأنساق ونظريات العلوم الاجتماعية، فإن قسمها الحديث بقي غريب المنشأ ومرتبطًا بقضايا وإشكاليات تخصّ مجتمعات مغايرة.

إن توطين تلك العلوم يتطلب البداية بصياغة فكر معرفي جديد، يقوم على تقييم ونقد الأطر المفهومية ومناهج البحث، وتكييف أدواتها لبيئتنا الخاصة، وحاجاتنا الراهنة، ومشاريعنا المستقبلية، ومن الضروري أن تتزامن هذه العملية التأصيلية مع جهد يقع في صميمها، وهو اختراع المصطلحات، ووضع المعاجم التقنية المتخصصة، وتطوير الدراسات المعمقة في حقول فقه اللغة واللسانيات.

يتمثل الطريق الثاني في التعريب، والمقصود به هنا هو نقل الكلمة الأعجمية إلى العربية بعد تكييفها من الناحية الصوتية والصرفية حتى تلائم الخصائص اللغوية للناطقين بالعربية، ولهذا التوضيح أهميته في وطننا العربي فهو مورد هام لإثراء القاموس المصطلحي ومشر اللغة الوسيطة لكل علم وأدب وفن، وإحداث تراكم معرفي يخرج المفاهيم والمصطلحات من حالتها المعجمية إلى الاستعمال والتداول.

ثانياً: اللغة أداة لإنتاج المعرفة وموضوع لها:

اللغة ليست مؤسسة منفصلة عن المجتمع، إنها في الحقيقة سجّل جاله والصورة الناطفة عن واقعه، ولذلك لا تُوجد لغة متقدمة في مجتمع متخلف، والعكس أيضًا صحيح. إن اللغة هي في آن واحد أداة لإنتاج المعرفة وموضع لها، وتتضح هذه المسألة على ضوء الملاحظات الأربعة التالية:

١- لا توجد لغة علمية كاملة ونهائية، في أي فرع من فروع المعرفة، فهي تتزوّد بالمفردات، وتعابير اللغة الوسيطة من وتيرة الإنتاج العلمي، والترجمة. وهذه الأخيرة مصدر لا يستهان به، فهي منذ أمد بعيد مورد ثريّ للمفاهيم والمصطلحات، حيث يترجم الإنتاج الفكري والعلمي والأدبي، بعد فترة وجيزة من نشره في لغته الأصلية، كما هي الحال في غرب أوروبا، والولايات المتحدة واليابان. ولعل ثراء اللغة الإنكليزية، في التعابير والمصطلحات، ويرجع جانب منه إلى قيام الباحثين (غير الناطقين بالإنكليزية) بوضع خلاصات لأبحاثهم باللغة الإنكليزية، ونشرها في الدوريات المتخصصة، للتعريف بإنتاجهم واكتساب المكانة والشهرة.

٢- تتوقف دقة المصطلح العربي الموضوع بالنحت أو الاشتقاق أو التعريب، على ضبط حقله الدلالي، واقتصار اللفظ على المفهوم، أي تحاشي استخدام نفس اللفظ للتعبير عن دلالات أخرى في نفس المجال المعرفي، مما يسبب للدارس والباحث الغموض والارتباك، ولا شك أن الطريقة المثلى هي اختراع مصطلح واحد مقابل مفهوم

واحد.

وتساعد الحوسبة على جرد الحقول الدلالية والمفاهيم المتداولة، ووضع مصفوفات للمفردات، وتصنيفها من حيث المعنى والمبني في اللغة العربية واللغات الأخرى التي ينقل منها المصطلح، فضلاً عن إمكانية برمجة الأوزان ، والجذور، والاشتقاقات الصرفية، واختيار أنسبها للمفهوم. وتحقق هذه اللآلية اقتصاداً كبيراً في الوقت والجهد، وتسمح بالإسراع في تكوين رصيد مصطلحي يمكن أن يتحول بالتدريج إلى مسارد معلوماتية، وبنك للمعطيات، يسهل وضع المعاجم اللغوية العامة، والتقنية المختصة، كما سنوضح ذلك فيما بعد.

٣- نظراً إلى العلاقة الوثيقة بين علوم الإنسان وفنون الإبداع الفني والأدبي فإنه من المفيد الاتفاق على مصطلحاتها المشتركة، سواء كانت موضوعة أصلاً بالعربية أو معربة، وقد أقر هذا المطلب مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين.

ولاشك أن العملة المصطلحية المشتركة، تساعد على توحيد اللغة العلمية العربية عند الباحثين والدارسين والتراجمة الذين ينقلون من لغات أخرى إلى العربية مايصدر من أبحاث، ومخترعات في العلوم والفنون والآداب.

والملاحظ اليوم أن المعاجم المختصة، القللة نسبياً التي صدرت في فروع المعرفة المختلفة ونظيراتها المترجمة، تقترح وتستعمل مصطلحات متباينة. مما يجعل حقول المعرفة العلمية والأدبية أشبه بسوق تستعمل أنواعاً كثيرة من العملة، لها قيمة لايعرفها إلا صاحبها.

٤- على الرغم من زايد الترميز والتكتيم(Quantification) في مختلف

فروع المعرفة، واختزال المصطلحات المركّة في حروفها الأولى لتسهيل الانتشار والاستعمالا، فإن اللغة تبقى الناقل الأول للمعرفة، وخاصةً في الآداب وعلوم الإنسان التي تطلب أكثر من غيرها تحكّماً في آليات اللغة بوجه عام، ولغة التخصص بوجه خاص. وهذه الأخيرة عبارة عن مجموعة متناسقة من مفاهيم ومصطلحات، تكوّن اللغة الخاصة بفرع معين من المعرفة.

ولكي تصبح الكلمة أو العبارة مصطلححاً، ينبغي أن تتوفر فيها شروط من أهمها:

أ- أن تكون موضوعة في مقابل معنى أو مفهوم خاص، ليس هو المهنى اللغوي المتداول في الاستعمال العادي، وإلا أصبحت مفردة لغوية، لاعلاقة لها بالمفهوم المراد تسميته.

ب- أن يشيع استعمالها بين أهل الاختصاص، وإلا فقدت دلالتها وفائدتها الاصطلاحية، ولذلك فإن صنع الكلمة، أو اقتراح مقابل المصطلح الأجنبي، يبقى مجرد مشروع مصطلح، حتى تصادق عليه الهيئات المختصة في مجامع اللغة والأكاديميات، ويتداوله أصحاب الاختصاص.

ت- ان اقتراح مصطلح، يعني إضافة فكرة أو مفهوم جديد، واللغة وسيلة لذلك، وليست هدفاً في حد

ذاته، ولذلك ينبغي أن تتم صياغة المصطلح بعد دراسة وافية للمسارد المصطلحية الخاصة بعلم معين، وتشاور مع أهل الاختصاص، ليكون المصطلح الوليد منسجماً مع النسق المفهومي للعلم، ومعبراً بدقة عن منطقه الداخلي.

في العالم الغربي شهدت سنوات الثمانينان تطوراً سريعاً لبنوك الاصطلاح الآلي، وبروز مايسمى بالاصطلاح المعلوماتي(Terminotique) ويرجع إنشاء أول بنك اصلاحي معلوماتي إلى سنة ١٩٦٣، إذ تم إنشاء المعجم الآلي(Dicautom) في الليكسمبوغ الذي أصبح في سنة ١٩٧٣ المعجم الآلي الأوروبي (Eurodicautom) وقد نشأت ليكسس(Lexis) في ألمانيا سنة ١٩٦٦، ونورماتيرم (Normaterm) أنشأتهاالمنظمة الفرنسية للمقاييس (L,affnor) سنة ١٩٧٣، وقد أقام الكنديون تباعاً تيرميوم(Termium) سنة ١٩٧٠، والبنك الاصطلاحي الكندي (Btq) سنة ١٩٧٣، ولكن لم تعرف هذه البنوك كامل انطلاقتها

إلا في سنوات الثمانينات مع بروز المعلوماتيات الدقيقة(Informatquemicro(والمعلوميات البعيدة (Telematique).

ورغم تضاعف عدد البنوك فإن البنوك المشار إليها ظلّت الأكثر شهرة واستعمالاً، وهي تشكل نظام بنوك الإصطلاح للجيل الأول. ولكنها، مع ذلك تشكو من كثير من السلبيات من حيث:

أ- بنيتها وتصورها لكيفية تدبير المعطيات.

ب- قصديتها.

ت- تغذيتها.

ث- تحيينها.

ج- تصفيتها.

ح- غياب بنية متعددة العلاقات (Multirelaationnelle) الأشهب (خ) مجلد٧ عدد١ ٢٠٠٢.

يقدم الأستاذ الأشهب المفاهيم الأساسية لفصطلاح على النحو التالي:

المفهوم (concept) والموضوع (objet) والمصطلح (Terme).

ويوضح الشكل التالي، العلاقات التي تقوم بين هذه العناصر الثلاثة داخلمجال معرفي معين:

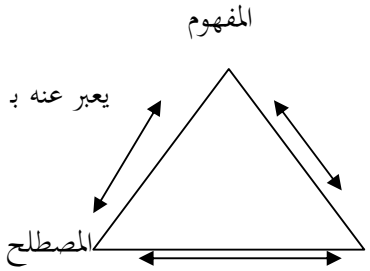

ويوضح مدلول تلك العناصر كما يلي:

المجال:" مجموعة من المفاهيم المرتبطة فيما بينها بعلاقات دلالية"

المفهوم:" وحدة تفكير مكونة بالتجريد من خصائص مشتركة لمجموعة موضوعات. فالمفهوم"نبات" مثلاً يعد مفهوماً عاماً يصلح لتسمية كل النباتات. ويمكن للمفهوم أن يكون مفرداً أو مركباً"

الموضوع:"عنصر حقيقة مدرك أو متصور، ويمكن أن يكون مادياً مثل:نبات، أو غير مادي مثل: ذكاء. ويعتبر تمثيلاً محققاً للمفهوم"

المصطلح:" وحدة لغوية تشير لى المفهوم المحدد في لغة اختصاص معين، ويمكن أن يكون كلمة أو كلمات مثل سوسن أو سوسن مذهب، على التوالي"

الخاصية:" هي خاصية مفهوم ما. فمفهوم نبات يمكن أن تكون له الخاصيات التالية: أسرة، ومدة الحياة، ورقة....الخ

تتكون قاعدة المفاهيم، غذن، من ثلاثة مستويات تجريدية:

أ- مستوى اصطلاحي.

ب- مستوى الخاصيات الحدية أو التعريفية.

ت- مستوى التمثيل.

ولعله من المفيد والمستعجل متابعة وتنسيق الجهود لتوفير بنية معلوماتية تسمح بإنشاء قاعدم المفاهيم ومقابلاتها من المصطلحات ودلالاتها المعرفية.

لقد بذل علماؤنا جهوداً كبيرة في الجامعات ومجامع اللغة العربية ومؤسسات البحث، وساهمت الجامعة العربية عن طريق منظمتها للتربية والثقافة والعلوم ومكتبها التنشيط لتنسيق التعريب في الرباط، والمعاهد المختصة

في المصطلحات والتقييس، ساهمت كلها في إثراء لغتنا الجميلة بالكلمات الفنية، وحلّ بعض المعضلات التي تواجه الباحثين والدارسين، في العلوم الدقيقة والتجريبية والآداب وعلوم افنسان.

حققت تلك الجهود إذا نظرنا إليها مجتمعة، وخلال مايزيد علىنصف قرن إنتاجاً معجمياً لابأس به، إذا قيمناه على ضوء الظروفالصعبة التي تجتازها أمتنا، في كل أقطارها، وإصرار الدول المتقدمة في الغرب والشرق السابق، على احتكار العلم والخبرة والتقانة، واعتبار ذلك جزءاً من أسرارها الأمنية، وضمانة لتفوّقها الدائم.

أسفرت تلك الجهود على وضع مايزيد على ١٥ عملاً معجمياً، في شتى فروع المعرفة، حظي الطب والأحياء والقانون وعلم الطبيعة والكيمياء فيها، بالنصيب الأوفر، ولاتوجد سوى مدونات قليلة للمصطلح في الآداب وعلوم الإنسان، موجهة في أغلب الأحيان، لمراحل التعليم الثانوي العام والفني، والقيل منها مخصص للطلبة الجامعيين، وقد اقترحمجلسنا دليلاً معجمياً لنشر المصطلح العربي المستعمل في مختبف مرافق الإدارة بالعاون بين الخبراء والعاملين في الميدان وهويعد الآن لوضع دليل ميسّر للمشتغلين في مختلف اختصاصات الاستشفاء.

ملخص البحث ومقترحات

من الواضح أن إشكالية وضع المصطلح لاتقتصر على اللغة العربية بل هي فيها أقل مما في غيرها من شجرتها السامية الحاميةوحتى في المئتي لغة علمية(٢٠٠) المتعارف في العالم(سالم العلوي١٩٩٤) بسبب قدرتها على

الفائقة على الاشتقاق، على العكس من اللغات الهندوأوروبية التي تلجأ إلأى التركيب.

وقد بدأ ابن جني(توفي سنة ٣٣٩٢٢هـ - ١٠٠٢م) في كتابة الخصائص تعقيد هذا المبحث الهام من قبل حوال ألف عام وعرف بإسم "الاشتقاق الأكبر" (ابن جني ط مصر ١٣٢٥)

إن إشكالية المصطلح العلمي لاترجع إلى مدى مطاوعة اللغة العربية، وقدرتها على تسمية الأشياء، وضبط المفاهيم فيما يعرف بالمفردات النمطية الموحّدة(Lexical typology) إن الأمر يتعلق بواقعنا المعرفي الرهن، فمن المعروف أن حصلة الانتاج العلمي، في وطننا العربي بما فيه براءات الاختراع التقني، ضئيلة جداً حتى مقارنة ببعض البلدان التي خرجت لتوها من غياهب التخلف والاستعمار، وتحررت قبل حوالي نصف قرن، أو أقل من الهيمنة الأجنبية المباشرة، مثل الهند والصين وكوريا والفيتنام، وكوبا المحاصرة منذ ربع عقود من قبل العام سام، جارها المستبد.

إذا اعتمدنا مبدأ مكاشفة الذات، فإننا سنرى أن لنا موقعاً صغيراً جداً، حتى مقارنةً بعدد من بلدان العالم النامي الذي ننتمي إليه. ولايعني ذلك الاستهانة بمؤهلات أمتنا، وقدرتها التي تمر بمرحلة كمون، لانشكفي أنها سوف لد العزيمة والهمّة وتعيد أمتنا في المدى المنظور إلى موقعها الطبيعي في موكب المقدمة.

إن المصطلحات العلمية ليست مجرد كلمات، أوتراكيب تخزّن في القواميس المختصة، أو ملاحق البحوث، وتصنّف منها الموسوعات، بل هي-

كما أشرت فيما سبق – العملة الصعبة في بنوك العلوم والمعطيات لكل علم فيها" حساب جار" ينبغي تغذيته باستمرار من المخابر ومراكز البحث.

بعد هذه التوضيحات السريعة، نجمل الآن وجهة نظرنا المتواضعة في صورة ملاحظات واقتراحات وذلك على النحو التالي:

١- إذا كان الواقع المعرفي في منطقتنا العربية الإسلامية، يعاني من فجوة التخلف، ولايحتل مكانه الطبيعي في موكب المقدمة، فإن ذلك ليس مصيره النهائي، ولاقدره المحتوم، فالمعرفة افنسانية في أية نقطة وصلت إليها، هي متصل (Coontinuum) يتوالى فيه صعود الأمم وهبوطها، فهي اشبه بأمواج البحر، لاتتحرك موجة إلا بدفع من التي سبقتها.

٢- من الإنصاف أن نذكّر بأن جزءاً من معاناتنا الراهنة يرجع إلى ماتعرضت له ذخائر الحضارة العربية والإسلامية من نهب وتدمير، على يد جحافل متوحشة من الصليبيين الذين شوهوا المسيحية السمحاء، والتتار والمغول المعادون للحضارة والعمران. وقد أجهزت الكولونيالية الإجرامية في القرنين الماضيين، على ماأفلت من نفائس المخطوطات، فنحن من الأمم القليلة التي تطلّع وتدرس تراثها الثقافي، والعلمي منه، بوجه خاص، في خزائن الأسكوريال وليدن ودريد وباريس ولندن وغيرها.

٣- إن وضع المصطلحات عنطريق التعريب، أو النقل أو الترجمة في العلوم الدقيقة والتجريبية، أسهل من وضعها والاتفاق عليها في العلوم افجتماعية والإنسانية التي تستخدم منذ أمد طويل المناهج التجريبة، ولكنها تتطلب في كل اللغات، امتلاك رصيد لغوي، واطلاع عميق على عموم الدلالة والبيان، فضلاً عن الإلمام بقواعد اللفة وفنون التعبير.

٤- إن سهولة وضع المصطلح العلمي وتعميمه، وعدم حجة العلماء إلى تحصيل لغوي وفير، لايعني إعفاء الطلاب المتخصصين والباحثين في العلوم الدقيقة والتطبيقية من إتقان اللغة. فقد شاع عندنا مشرقاً ومغرباً، أن إتقان اللغة واحترام بنبيتها وجماليتها هو من الحذلقة، أو البلاغة الكمالية، وهي من اختصاص الأدباء والخطباء والشعراء وأن تجريس العلوم الطبيعية والطبية والرياضيات يمكن أن يكون بالعاميات المحلية، وهذا بالطبع غير صحيح، فدقّة التعبير وسلامة التبليغ مطلوبة من الجميع، وهذا مانلاحظ في كل البلدان غير التابعة ثقافياً، حيث يتباهى ويتأنق الساسة والإداريون حتى في خطاباتهم اليومية والمكتبية.

إن أعظم العلماء في القديم والحديث، كانوا من النابغين في اختصاصاتهم التي أغنوا من خلالها لغاتهم، وتوجوا أ'مالهم بمؤلفات نفيسة في الفلسفة والأدب وقصص الخيال العلمي، وقد ساهموا عن

طريق وسائل الاتصال السمعي والبصري والمقروء فيما نسميه تعميم الفصحى، وتصيح العامية، أي التثقيف العام وإثراء رصيد المجتمع من المصطلحات والأفكار. وقد كان العلماء العرب من السباقين إلى نظم المتون والأراجيز في مختلف العلوم والفنون والآداب ولأسلانا في المغرب العربي باع وأي باع!

٥- تتوفر اللغة العربية على الشروط الأساسية لعمليّة اللغة العربية وعالميتها، وهي:

أ- العمق التاريخي الجغرافي: فهي من أقدم اللغات المكتوبة والمنطوقة منذ مئات السنين، في قسم كبير من آسيا وافريقية، وعن طريق الإسلام(القرآن) في القارات الخمس. كما أنها بقيت على العموم هي نفس اللغة التي كتبت بها علوم المقدمة (Sciences de pointe) حتى القرن السابع الهجري،(١٤م) فلم تمنع الفتن، والتفكك السياسي، والعدوان الخارجي، من ازدهار العلوم والفنون في المغرب والمشرق افسلايين.

ب- استقلالية اللغة العربية من ناحية اللسان(Langue) والكلام (Parole) سواء نظرنا إليها على ضوء علم النص، أو علم اللغة الاجتماعي، أو قارناها بلغات أخرى من شجرتها اللغوية، أو خارج تلك الِشجرة(

علم اللغة التقابلي أو المقارن)، فقد استمدّت الكثير من مفرداتها من لغات أخرى، مثل العبرية والفارسية والهندية كما استعانت بها نفس تلك اللغات، وخاصةً في لغة العلم والفلسفة والفقه وأصوله، وامتزجت بها كما هو الحال في الفارسية، والتركية، والمالطية. وكنها حافظت لأمد طويل على خصائصها، وثرائها الكبير في الاشتقاق والمترادفات حتى قال(أدم ميتيز):

إن العرب اهتموا كثيراً بالنثر" وفاقوا فيذلك جميع الشعوب" ((آدم ميتيز، ترجمة: أبو ريده، ط-ج-١ ١٩٦٧))

ث- التنميط أو القابلية للتعبير(Normalisation) أي اختيار مفردات معينة، بسبب تواترها، وملاءمتها للمفهوم المراد تعريفه، لما فيه من خصائص تقرّب الدال من المدلول.

لم يهتم اللغويون العرب في القديم، بقضايا التنميط في المصطلح العلمي، لأنهم كانوا كما أشرنا ينتجون العلم، بما فيه فقه اللغة، والمعاجم التي وصلت أوجها في نهاية القرن الرابع الهجري، على يد علماء من أعلى طراز، مثل ابن فارس(٣٩٥هـ)، وحمزة الأصفهاني (٣٥٠هـ) والحسن العسكري (٣٩٥هـ) والجوهري(٣٩٢هـ)

والملاحظ أن وفرة النشاط العلمي، وتعدد المداارس والاجتهادات في وضع المفاهيم، تقلل من مصاعب التنميط في اللغة الواحدة، كما

حدث أثناء ازدهار الحضارة العربية في الفلسفة مثلاً، حيث لانجد سوى القليل من الخلافات في المصطلح، مابين الكندي وابن سينا وابن رشد ويفصل بينهم زمن طويل.

٦- وصفنا اللغة العربية بالمطاوعة والمرونة التي تشاركها فيها كل اللغات السامية بما فيها الأمازيغية المتداولة في شمال غرب إفريقيا،(وخاصةً الجزائر والمغرب)، غير أن العربية تتميز باستمرارية تاريخية، وعمق حضاري زاخرٍ وثراء قل نظيره في عائلتها اللغوية، وقد أوصلها القرآن الكريم إلى أعلى درجات البيان والإتقان، وهو الإعجاز.

٧- إن ثراء اللغة العربية وتمتعها بالمطاوعة وميزة الاشتقاق والنحت، لاتقلل من المصاعب الموضوعية التي يعاني منها الخبراء والباحثون، في كل حقول المعرفة العلمية سواء تعلق الأمر بالتاليف او الترجمة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

أولها: الفجوة المهمولة بيننا وبين ركب المقدمة الذي يدفع يومياً بآلاف المصطلحات والرموز والتراكيب التي تفرض نفسها على المجتمع العلمي، وحتى على المجتمع بمعناه الواسع، ويضطر علماؤنا إلى التعامل معها، وملاحقتها قبل الاهتمام بنقلها معربة، أو مترجمة إلى العربية.

ثانيهما: إن العلوم كلها قد اتجهت منذ بداية القرن العشرين، إلى استخدام الرموز وافشارات الحرفية والرقمية، وأصبح الاختزال لغة اصطناعية يتعامل بها الناس، ابتداءً بإشارات المرور حتى مخابر الفضاء

والهندسة الوراثية والمعلوماتية.

بعد هذه اللمحة المتعلقة ببعض إشكاليات علمية اللغة العربية،فإنني أتقدم بامقترحات العامة التالية:

١- إن إثراء لغتنا الجميلة بالابتكارات المصطلحية، ليس مسألة تقنية بحتة، إذ لابد أن تتوفر الإرادة السياسية بتجسيد المبدأ الوارد في دساتيرنا، ومؤداه أن العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وبالتالي تحشد الجهود والإمكانيات، وتوظف وفق منظور منسق، وبعيد المدى، بإشراك الكفاءات العربية المتواجدة داخل أوطاننا وخارجها. فقد أثبت تفوق علمائنا في الجامعات ومراكز البحث الأوروبية والأمريكية، أن العقل العربي لايقل عبقرية عن غيره، فالعجز والقصور الحالي راجع في كثير من علله إلى" المناخ العام".

٢- ينبغي أن يتجه العمل المشترك والتنسيق بين المجامع إلى التوحيد، فاللغة الاواحدة لها مجمع واحد، يمكن أن تكون له مجامع قطرية، أو مراكز جهوية تخدم سياسة واحدة لترقية اللغة العربية، ويختار كل واحد منها مجالاً من المعرفة حسبما يتوفر لديه من مجمعيين وخبراء.

٣- انطلاقاً من أهمية العمل المشترك، فإنه بالإمكان أن يصبح الاتحاد أشبه بالبرلمان اللغوي الذي يعمل وفق قواعد الديمقراطية، ويسهر على تشجيع الاجتهاد، ويحتضن الإنتاج

العلمي الراقي.

٤- ن الناحية العلمية من المفيد أن تسرع مجامعنا وجامعاتنا ومراكز البحث بوضع خطة على المديين المتوسط والبعيد، لترجمة القائمةالطويلة، من الأبحاث والأطروحات التي أنجزها الباحثون العرب بلغات أخرى في كثير من بلدان العالم. سوف يسفر ذلك عن تحقيق هدفين يتمثل أولهما في إثراء اللغة العربية بمضامين واجتهادات مصطلحية استفادت منها لغات أخرى، ويساعد ثانيهما على معالجة مسألة المصطلح في سياق المجالات العلمية والأدبية المتخصصة، ويمكن اعتبار ذلك خطوة نحو توطين العلم والتكنولوجيا في بلداننا بدل تصدير العقول إلى الخارج واستيراد الجاهز من المعرفة بثمن باهض.

- الأشهب(خ)= المصطلح المولد، نحو تصور جديد لقاعدة لمعطيات الإصطلاحية – ندوة الترجمة والاصلاح والتعريب، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط١٩٩٩.
- إنشاء قاعدة معطيات مفهومية... أبحاث لسانية، مجلد٧، عدد١،سنة ٢٠٠٢.
- التوحيدي(أبوحيان)= المقابسات، نشر حسن السدوسي، القاهرة١٩٢٩.

- العروي(ع) = التعريب في ثقافتنا على ضوء التاريخ، دار التنوير، بيروت،١٩٨٣.
- العلوي(سالم)= ابن خلدون وعلوم اللسان العربي حوليات جامعة الجزائر، عدد ٨،١٩٩٤.
- بن عيسى (حنفي) = معضلة المصطلحات التقنية وحيل المترجمين، مجلة الثقافة عدد٩٩، الجزائر،١٩٨٧.
- فهمي حجازي(محمود) = الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، الاقاهرة ١٩٩٥.

(١)

(١)